مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
مؤتمر اللغة العربية وآدابها الدولي الثاني // أربيل 30 - 31 / 7 / 2025
doi.org/10.52866/esj.2025.18

دور اللغة العربية في صياغة القوانين الرسمية

م . م . أحمد حسن صالح الفياض
محامي في نقابة المحامين العراقيين / بغداد

المستخلص :

اللغة هي وسيلة الإيصال والاتصال، ومحاولة تأصيل مفهوم الدراسات البينية اصبحت ضرورة ملحة على باحثي اليوم ويقصد بالدراسات البينية في ابسط معانيها تقاطع العلوم والتخصُّصات، وتداخلها، والتَّكامل المعرفيِّ فيما بينها، فعلوم اللغة العربية لها ذاتيتها الخاصة وتظهر تلك الذاتية بوضوح وتبرز في العلوم القانونية.

ولِلغة العربية أهمية في مجال الصياغة القانونية، فهي تعبّر عن القصد القانوني الذي يودّ "المشرّع" إيصاله للجمهور، فالصياغة القانونية فنّ يتجلّى من خلال كيفية ضبط القواعد القانونية ووضعها في قالبٍ لغويّ دقيق، ومهارة تظهر من الألفاظ والمعاني والدلالات والمباني المميزة التي تتناسب مع مقاصد أحكام القانون ونصوصه.

إن لغة القانون لغة شديدة الإتقان، قوية التعبير، دقيقة الوصف، وذلك على أساس لأنها إذا ما ترتب عليها أيّ خطأٍ لغويٍّ أو تركيب نحويّ غير مضبوط فقد تُسبّب أضراراً تلحق بالفرد والمجتمع.

وأن هذه الصياغة القانونية تُعرف أيضاً بكونها عبارة عن تركيب ونظم، ومن خصائصها أنها "بقدر ما تكون دقيقة ومفهومة بقدر ما تكون صياغتها مُحكمة ومضبوطة". ولِلغة القانونية من الدقة في بناء الصياغة اللغوية القانونية التي تستحق الوقوف عليها للتعمق في بناء هذه الصياغة وأثرها في تحقيق العدل بين الناس.

الكلمات المفتاحية : قانون ، صباغة ، لغة عربية .

The role of the Arabic language in drafting official laws

Ass.lec. Ahmed Hassan Saleh
Public Law
Kmfayyadh83@gmail.com

Abstract :

Language is the means of communication, and attempting to establish the concept of interdisciplinary studies has become an urgent necessity for today's researchers. In its simplest sense, interdisciplinary studies refers to the intersection of sciences and specializations, their overlap, and their cognitive integration. The Arabic language has its own distinct identity, and this identity is clearly evident in legal sciences.

The Arabic language is important in the field of legal drafting, as it expresses the legal intent that the "legislator" wishes to convey to the public. Legal drafting is an art manifested through the art of regulating legal rules and placing them within a precise linguistic framework. It is a skill that emerges from the distinctive words, meanings, connotations, and structures that are consistent with the objectives of the provisions and texts of the law.

The language of the law is highly refined, powerfully expressive, and precisely descriptive. This is because any linguistic error or imprecise grammatical structure can cause harm to the individual and society. This legal formulation is also known as a structure and system, and one of its characteristics is that "the more precise and understandable it is, the more precise and accurate its formulation is." Legal language has such precision in constructing legal linguistic formulation that it is worth examining in order to delve deeper into the construction of this formulation and its impact on achieving justice among people.

Keywords: law, dyeing, Arabic language .

المقدمة

اللغة هي وعاء الأفكار وهي أداة التعبير عنها، ذلك أن المفاهيم التشريعية والآراء القانونية إنما يتم التعبيرُ عنها من خلال اللغة سواء كانت ألفاظاً ومعاني أو جملاً ومباني.

ولما كان فهمُ التشريع والإحاطةُ بمعانيه، وتحديدُ مقاصده وغاياته لا يكون إلا ليس فقط بمعرفة اللغة وإنما بإتقانها، باعتبار أن التشريع يتمثل في قواعدَ مسكوبةٍ في قوالبَ لغويةٍ ومبادئَ موضوعيةٍ في إطار لغوي.

ومن هنا فإن إتقان المشرعين والمشتغلين في عالم القانون للغة الوطنية ليس ضرورياً فحسب ولكنه أمرٌ حتمي، وإن القاضي لا يمكن أن ينهد بمسؤولياته إن لم يكن كذلك أيضاً.

ونعني باللغة هنا هي اللغةُ الرسمية الفصيحة، وإن كان معرفة القاضي للهجات المحلية في المنطقة التي يمارس فيها وظيفته أمراً مهماً وضرورياً.

واللغة هي وسيلةٌ من وسائل الاتصال والتفاهم والتعلم، وهي أداة التفكير والجوارح والمشاعر، بل ونقلها من شخصٍ إلى آخر.

كما تُعرف بكونها الرابط التاريخيّ والحضاريّ بين الأمم وجزئها الذي لا يتجزّأ من تراثها، فالعربية على سبيل المثال هي مِن أقدم لغات العالم التي تمثل هويتنا وديننا على اعتبار أنها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ومما لا شكّ فيه أن لِلّغة العربية أهمية كبرى من الناحية الثقافية، باعتبارها عِلمٌ من العلوم الضرورية التي قد نأثم بسببها جميعنا إذا خَلا المجتمع من مختصيها، كما أنها تعدّ العمود الأساسي في العملية التعليمية، وإلى جانب أهمية اللغة العربية بصورة عامة، فلها أهمية خاصة عندما تتدخل بمستواها التخصصي في مجالات الحياة، كمجال القانون الذي تُضفي عليه اللغة العربية الوضوح والدقة في التعبير دون فتح أيّ مجالٍ للاستطرادات والحشو والتأويل، مما يجعل من القانون لغةً مباشرةً صارمة.

لِلغة العربية أهمية في مجال الصياغة القانونية، فهي تعبّر عن القصد القانوني الذي يودّ "المشرّع" إيصاله للجمهور، فالصياغة القانونية فنّ يتجلّى من خلال كيفية ضبط القواعد القانونية ووضعها في قالبٍ لغويّ دقيق، ومهارة تظهر من الألفاظ والمعاني والدلالات والمباني المميزة التي تتناسب مع مقاصد أحكام القانون ونصوصه.

إن لغة القانون لغة شديدة الإتقان، قوية التعبير، دقيقة الوصف، وذلك على أساس لأنها إذا ما ترتب عليها أيّ خطأٍ لغويٍّ أو تركيب نحويّ غير مضبوط فقد تُسبّب أضراراً تلحق بالفرد والمجتمع.

والجدير بالذكر أن هذه الصياغة القانونية تُعرف أيضاً بكونها عبارة عن تركيب ونظم، ومن خصائصها أنها "بقدر ما تكون دقيقة ومفهومة بقدر ما تكون صياغتها مُحكمة ومضبوطة". ولِلغة القانونية.

من الدقة في بناء الصياغة اللغوية القانونية التي تستحق الوقوف عليها للتعمق في بناء هذه الصياغة وأثرها في تحقيق العدل بين الناس.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من دور القانون المحوري في حياة الإنسان في كل المجتمعات؛ فهو الأداة الناظمة لحياة الأفراد بكامل تفاصيلها، والدور المحوري للغة في بناء القانون هو ما يجسد لبّ الأهمية لهذا البحث؛ إذ إن اللغة وعلم الدلالة تحديداً يعد أداة تجسيد المادة القانونية بصورة عامة؛ فاللغة العربية

هي أداة ظهور القانون وتطبيقه، غير أن الخلل في الصياغة القانونية قد يكون له عواقبه على إحقاق العدالة ؛ فصياغة مادة على نحو خاطئ لغوياً يقود إلى خلل في الدلالة، مما يقود إلى خلل في الفهم، الأمر الذي يقود إلى وقوع الظلم، ومن هنا تتجلى أهمية البحث لما له من دور وأثر في تسليط الضوء على البناء اللغوي للمادة القانونية وأثر هذا البناء في الحياة العامة؛ فالقانون ما هو في حقيقته إلا مجموعة من التراكيب اللغوية التي تؤدي دلالة دقيقة معينة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر اللغة العربية في صياغة المواد القانونية في القانون العربي في أي دولة عربية ، وانعكاس ذلك على فهم القانون وتطبيقه، بما يسهم في تحقيق العدالة على نحو كامل، ودرء الظلم بأشكاله كافة.

➢ **أهمية اللغة في مسيرة الحضارات:**

لقد كان للغةِ العربية شأنُها الكبير في مسيرة الحضارات بما لها من خصائصِ العراقة في تكوينها وسلامة أصولها وغزارة مفرداتها وانفتاحها على التطور، وهي خصائصُ جعلها تتشرف بنزول القرآن الكريم معجزةً خالدةً من الهداية والبلاغة وقيم الحق والخير، حتى أن تواصلَ تطورها يفصح عن نهضة الأمة، ويبشر بأن تكون اللغة العربيةُ أساس وحدة الأمة في الفكر والتشريع ومَصدرَ الهداية لوحدتها الكبرى.

وتزداد أهميتها سواء في التعويل عليها في التربية والتعليم أو في الإعلام أو الفقه أو التشريع والقضاء و.... و.... إلخ.

وبالتالي فهي حقيقةً الجسرُ الذي بواسطته نعبر إلى حضارة الأمم وتراثها المعرفي والثقافي والتشريعي.

➢ **دور اللغة في تنمية المعرفة والتشريع:**

إن اللغة العربية هي مفتاحٌ لمغاليق المعرفة، فهي تجعل المرء متصلاً ببيئته، كما يكون بمقدوره متابعةُ ما تصل إليه العلومُ والآداب من تجديد وتحديث.

وهي قبل ذلك وبعده تلعب دوراً مهماً في حياة الأمم وتاريخها، لأن اللغة هي الأمة كما قال العلامة فيخته:

«اللغة والأمة أمران متلازمان ومتعادلان».

ويقول الإمام الحصري «إن الأمم تتميز بعضها عن البعض في الدرجة الأولى بلغتها، وإن حياة الأمم تقوم قبل كل شيء على لغاتها».

ويؤكد أهمية اللغة بوصفها مخزن ذخائر الشعب فيقول:

«إن لغةَ الآباء والأجداد مخزنٌ لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين، إن قلب الشعب ينبض في لغته، وإن روح الشعب تكمن في لغة الآباء والأجداد».

اللغة العربية والدستور:

قلنا إن اللغة العربية هي وعاءُ الفكر وهي قوامُ النص وبيتُ الأفكار ومن هنا فإن اللغة التي يصاغُ بها الدستور تتحكم في تحديد مفاهيمه وبيان مقاصده.

ولكن لغة الدستور تختلف عن لغة التشريع، فالأولُ بحكم تربعه على قمة النظام القانوني يستخدم لغة تعلو في خطابها ومضمونها على لغة التشريع، فلا تلجأ إلى التفصيل حتى تفسحَ للتشريع سلطة الملاءمة وفقاً للظروف والمقتضيات بخلاف لغة التشريع، فإنها أكثرُ تحديداً لما تعبر عنه.

كما أنها بدورها يجب أن تعلو في مضمونها على لغة الأنظمة واللوائح التي تهتم بالتفاصيل الدقيقة من أجل تنفيذ مضمون التشريع.

كما تختلف لغة الدستور في تحديد أهدافها ومراميها عن لغة البرامج السياسية للحكومات أو الأحزاب أو التكتلات التي تقوم على العبارات الفضفاضة.

➢ **دور اللغة العربية في الاحكام القضائية**

ولما كانت الأحكام القضائية عنواناً للحقيقة، ولأن اللغة هي وسيلة الإيصال والاتصال، فإن العناية باللغة في الأحكام القضائية تغدو مهمة أهمية الحقيقة نفسها، لأن الحقيقة في الأحكام يُعبر عنها من خلال اللغة، حيث تأتي الأحكام القضائية مفسرة للنصوص القانونية بمناسبة تطبيقها على الوقائع، بل إن المنطق يشكل في معظم الأحيان وسيلة إقناع واقتناع في مضمون الحكم القضائي، هذا المنطق إذا لم تكن وسيلته اللغة السليمة فإنه لن يؤدي مهمته[1].

إن إعمال قواعد الإقناع والاقتناع هو الذي يضفي المصداقية الحقيقية للأحكام القضائية، وهذه تقوم بشكل أساسي على توظيف الأسلم والأصح في صياغة الأحكام، هذه الصياغة التي تمثل الصورة التي تظهر فيها ما توصلت إليه المحكمة من قناعة، وهذه القناعة تختلف باختلاف الصياغة، فالصياغة إذن هي المعبرة عما توصلت إليه المحكمة من قناعة[2].

وكثيراً ما وقفنا على حالاتٍ تكتنفها أخطاءٌ قضائيةٌ وإجرائيةٌ فاضحة جراء فقدان هذه المعرفة، ولا يعني ذلك صدوداً من القاضي أو المشرع عن إتقان لغةٍ ثانية بالإضافة إلى لغته الأصلية، بل العكس هو أمرٌ مستحب ومستحسن في تأهيله، لأن من شأن ذلك هو إطلاعه على تجارب الآخرين واستفادتهُ من ثقافتهم، فضلاً عن أنه يوسع الإدراك ويقوي ملكة التحليل والمقارنة[3].

ومن هنا كان إتقانُ اللغة العربية أحدَ المهارات الأساسية المطلوب توافرُها فيمن يمارس القضاء والتشريع، ولعل لغتنا العربية من أقوى اللغات في التعبير وبالتالي في الإقناع.

ولما كانت عملية تسبيب الأحكام القضائية وتعليلِها تهدف إلى حد كبير إلى الإقناع، فإن تحقيق هذا الهدف لا يكون إلا باستعمال مستوى اللغة وقوتها.[4]

وليس هذا فقط بالنسبة للقاضي، ولكن المحامي جديرٌ أيضاً بأن يحسن استعمالَ وسيلة الاتصال في مرافعاته وآرائه القانونية، خاصة أن الصياغة القانونية للنصوص تعتمد المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وأن الوصولَ إلى رأي في الذهن شيءٌ والتعبيرَ عن هذا الرأي شيء آخر[5].

إن مجال أعمال المحاماة يحتاج إلى نفس القدر من العناية والاهتمام إن لم يكن أكثر، فإذا كانت مهمة القاضي هي تفسير النص القانوني وإفراغ هذا التفسير في شكل حكم قضائي، فإن مهمة المحامي هي أكثر لزوماً لاستعمال المنطق والتعبير من خلال اللغة.

إن اللغة هي وسيلة التعبير عن إرادة المشرع والقاضي، وهذه الآراء تظهرُ من خلال مفردات اللغة وتعابيرها، إذ أن أول ما يجب أن يتبادر للذهن عند محاولة فهم النص وتَفسيرِه هو فهمُ المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي لألفاظ النص وعباراته، أي المعنى الذي تؤديه مباشرة ألفاظُ اللغة وتعابيرُها

(1) بحث الرأي القانوني م. موسى الأعرج، ص22.
(2) . لغة الضاد بين النظرية والتطبيق.م. موسى الأعرج،

(3) بحث الرأي القانوني م. موسى الأعرج، ص22.
(4) بحث تسبيب الأحكام في الأردن م. موسى الأعرج، ص22، 23.
(5) بحث الرأي القانوني م. موسى الأعرج، ص21.

سواء كانت هذه المعاني حقيقية أم مجازية.

فعندما ينص قانون العمل مثلاً على أنه:

«يجوز للعامل إثباتُ حقوقه بجميع طرق الإثبات»، فإن المعنى المباشرَ المستفاد من هذا النص هو مبدأُ حريةِ الإثبات بالوسائل كافة، ولا يحتمل النصُ أي تفسير أو تأويل آخر.

➢ **مفهوم اللغة واللغة القانونية :**

تشكل اللغة محط اهتمام العلماء في مختلف الميادين، خاصة في الفقه والقضاء إذ عليها تبنى الأحكام وتفسر النصوص، ومنه ولأهمية اللغة سنخصص هذا المبحث لتحديد مفهوم اللغة في المطلب الأول ثم نردفه بالحديث عن اللغة القانونية في مطلب ثان.

تعريف اللغة في مفهومها اللغوي :

عرفت اللغة في معجم لسان العرب بمعنى اللسنُ وهي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم وهي فعلة من لغوتُ أي تكلمت، ولغا فلان عن الصواب وعن الطريق إذا مال عنه. قاله ابن الأعرابي، قال: واللغة أخذت من هذا، لأن هؤلاء تكلموا مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين، واللغو:النطق يقال : هذه لغتهم التي يلغون بها، أي ينطقون بها[6]

وورد في مختار الصحاح للرازي أن اللغة أصلها لغي أو لغو وجاء (لغى) مثل برة وبرى و(لغات) أيضا وقال بعضهم: سمعت لغاتهم بفتح التاء شبهها بالتاء التي يوقف عليها بالهاء، والنسبة إليها (لغوي) ولا تقل : لغوي. [7]

أما في المعجم الوسيط وردت في نفس المعنى على أنها : أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم جمعها لغىً ، ولغات، ويقال: سمعت لغاتهم ، اختلاف كلامهم . [8]

أما في المعجم الفلسفي فنجد اللغة تعني: مجموع الأصوات المفيدة، وهي ما يعبر بها كل قوم عن أغراضهم وتطلق أيضا على ما يجري على لسان كل قوم لأن اللسان هو الآلة التي يتم النطق بها ،وتطلق على الكلام المصطلح عليه أو على معرفة أفراد الكلمة وأوضاعها، وتختلف اللغة باختلاف الإشارات المستعملة في التعبير عن الفكر ولها عدة أنواع، لغة اللمس وهي لغة العميان ، ومنها لغة البصر وهي لغة الصم والبكم ،ومنها لغة السمع أي : لغة الكلام.

فالفلسفة هنا تفرق بين اللغة من جهة أنها وظيفة نفسية عامة، ومن جهة أخرى لغة الكلام المؤلفة من المفردات والتراكيب والقواعد الخاصة

تعريف اللغة عند القدماء:

بالعودة إلى التراث العربي القديم نجد ابن الجني العالم النحوي يعرف اللغة بأنها : "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[9] ".

أما ابن خلدون في مقدمته عرف اللغة بأنها عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبا رة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم[10]

---

(6) لسان العرب، ابن منظور: دار صادر، بيروت ، مادة لغى.

(7) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي تحقيق وشرح و ضبط سعيد محمود عقيل، طبعة جديدة، دار الجيل –بيروت، لبنان، 2002 ، ص: 609

(8) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية : دار الدعوة ، القاهرة ، ص: 830

(9) الخصائص، ابن جني: تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ص3

(10) المقدمة، ابن خلدون : دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ص: 2

وأشار ابن خلدون في كلمة عبارة أن اللغة جانبا وظيفيا، فهي وسيلة لإيصال ما يقصد المتكلم وأراد في جملة بحسب اصطلاحاتهم أن لكل قوم لغة خاصة بهم .

وابن الجبان يعرف اللغة بمفهومه الخاص يقول: "والكلام: أصوات قطعت ضربا من التأليف، ووضعت للإفهام وأما المحفوظ والمكتوب فلن يدعى كلاما إلا مجازا، وفي ذلك خلاف بين الناس".

وفخر الدين الرازي يعرف اللغة يقول: "اعلم أن لفظة الكلام عند المحققين منا تقال بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس وعلى الأصوات المتقطعة المسموعة .

مفهوم اللغة القانونية :

بعدما بينا مدلول اللغة -في المطلب الأول- لابد لنا من بيان مدلول القانون واللغة القانونية في مطلب ثان.

إذ يعتبر دراسة هذا المفهوم من أهم الدراسات لكونه هو الذي ينظم العلاقات بين الأفراد في كل مجتمع وذلك عن طريق تحديث مجموعة من القواعد لتدبير هذه العلاقات، والقانون في مفهومه الشائع هو مجموع القواعد القانونية التي تنظم الحياة والعلاقات بين الأفراد والأشخاص والمجتمع، ومنه فموضوع القانون ولبه الأساسي هو تنظيم الحياة في المجتمع، أي ضبط العلاقات بين الأفراد وتنظيم سلوكياتهم بصورة عامة ومجردة، والتي تقترن بجزاء مدني أو جنائي أو إداري توقعه الدولة على مخالفيها حفظا للنظام العام.

فالقانون إذا مجموعة من القواعد التشريعية التي تصاغ باللغة، ولذلك من الطبيعي أن يكون الخطاب القانوني خطابا محكوما باللغة وضوابطها حتى تصل إلى أفراد المجتمع، فيشكل ضابطا يحتكم إليه في تنظيم سلوكات الأفراد، ولما كان القانون لغة، فإنه لا يمكنه تحقيق وظيفته الأساسية باعتباره خطابا موجها لأفراد مجتمع من المجتمعات إذا خاطبهم بلغتهم، ولا تكون لغة مفهومة إلا إذا كانت خاضعة لقواعد وضوابط محددة وواضحة يؤطرها العلم الذي يدرس اللغة، ونقصد بذلك تحديدا اللسانيات . (11)

إن اللغة القانونية هي تلك اللغة المستخدمة في سن القوانين والدساتير والتشريعات والأنظمة وتحرير الوثائق القانونية وتعد من أصعب أنواع لغات الاختصاص نظرا لما تتمتع به من خصوصيات، ولقد واجهت اللغة القانونية صعوبة في اتخاذ مكانا لها في علوم اللسان وفروعها كعلم الترجمة مثلا، حيث كانت تعد ترجمة تقنية تلك التي تعالج نصوص العلوم الدقيقة ثم أقر منظروا الترجمة باختصاصها وعرفوها على أنها ترجمة نفعية ومتخصصة (12)

➢ **ماهية الصياغة القانونية**

تعد اللغة من أهم أساليب التواصل الاجتماعي، ومن وظائفها المهمة والضرورية نقل التفكير بالكتابة من شخص لآخر، كما تعد وسيلة لسن القواعد والنصوص، فهي وعاء النص القانوني؛ فمن خلالها يتم التعبير عن النصوص القانونية والعقود وغيرها من الوثائق والمواثيق القانونية.

للغة تأثير بالغ في صياغة وفهم النصوص

(11) بين اللسانيات والقانون. د.حافظ إسماعيلي علوي، ص 2.

(12) منشور بمجلة الأثر، العدد 28 جوان 2007 تحت عنوان البناء اللغوي للنص القانوني ما بين اللغة العربية والفرنسية في ظل لغة الاختصاص، تأليف نجاة سعدون وجمال بوتشاشة، ص 38.

والوثائق القانونية، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر في محتوى النص القانوني، فالنص المحكم الواضح المنضبط يساعد في تحقيق الهدف منه وهو التطبيق والتنفيذ الفعال، أما النص المعيب فيؤدي إلى تأثيرات عكسية[13] فمن خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على مفهوم الصياغة القانونية، وكيفية تكوين الجملة القانونية تكوين صحيح.

➢ **مفهوم الصياغة القانونية**

تتبوأ الصياغة القانونية درجة من الاهمية تجعلها محط نظر القائمين على سن التشريعات وتطبيقها وتنفيذيها، تبرز اهميتها في توضيح الخط الفاصل بين الالتزامات والامتيازات والسلطات من ناحية أخرى، وتبرز تلك الأهمية، على المستوى الداخلي من خلال صياغة القوانين الوطنية، وعلى المستوى الدولي في صياغة المعاهدات والقرارات الدولية.

أولاً: تعريف الصياغة القانونية لغة واصطلاحا

الصياغة لغة هي تهيئة الشيء وبنائه، فكلمة الصياغة في اللغة مصدرها صاغ»، وصاغ الشيء بمعنى هيأه على مثال مستقيم ورتبه، وصاغ الكلمة بمعنى بناها من كلمة أخرى على هيئة مخصوصة . [14] والصيغة هي النوع أو الأصل، ويقال «صيغة الأمر» أي هيأته التي بني عليها، ويقال «كلام حسن الصياغة» بمعنى جيد ومحكم»، ويقال «صيغ الكلام» بمعنى «تراكيبه وعباراته»[15]

وفي الإنجليزية يعبر عن كلمة «صاغ» بـ «Draft» ، ويقصد بها شكل وهيا»، ويقصد بكلمة «Draft man محرر أو صائغ الوثائق، أي الشخص الذي يصوغ الوثائق القانونية وغيرها من المحررات الرسمية . [16]

وتختلف الصياغة القانونية legal drafting ، عن الكتابة القانونية « legal writing ووفقا للمفهوم السابق، فهناك عديد من المحاولات لتعريف الصياغة القانونية، وقبل استعراض هذه التعريفات يمكننا ملاحظة أن هناك ترددا من بعض الفقهاء في استخدام المصطلحات في هذا الشأن فهناك من استخدام مصطلح الصياغة التشريعية وهناك من استخدم مصطلح «الصياغة القانونية».

ومن الفقهاء المهتمين بالصياغة القانونية الأستاذ الدكتور محمود صبري، الذي حاول تعريف الصياغة القانونية حيث رأى أنه: بشكل عام ينطوي مفهوم الصياغة القانونية على شقين رئيسين: أحدهما يتعلق بالشكل form أو القالب format، والآخر يتعلق linguistic style بالأسلوب اللغوي. [17]

ويمكن تقسيم الصياغة القانونية إلى فرعين رئيسين هما:

1. صياغة الوثائق القانونية مثل القوانين والعقود والوصايا وصكوك نقل الملكية.
2. صياغة الأوراق القضائية مثل صحيفة

(13) ينظر: اصول الصياغة القانونية للمعاهدات الدولية د: اشرف محمود محمد، ، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2015 ، ص1.

(14) معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1972، ص 528.

(15) معجم المصطلحات القانونية ، جيرار كورنو، ، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998 ، ص 1013.

(16) أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، محمود محمد علي صبرة، ، الطبعة الثانية، الجيزة، مصر، 2007، ص 21.

(17) محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية بالعربية الإنجليزية، 2005، بدون دار نشر ورقم طبعة، ص 20.

الدعوى أو صحيفة الدفاع .

ويقصد بصياغة الوثائق القانونية: صياغة وإعداد الوثائق التي تحدد العلاقات وتوضح الإجراءات التي تحكم معاملة ما. فعلى سبيل المثال، يوضح العقد حقوق والتزامات الأطراف، أما أوراق التقاضي فتوضح الوقائع وتتناول النقاط القانونية التي قد يترتب عليها إما مطالبة قانونية مع أية تدابير إنصافية، أو دفاع في مواجهة هذه المطالبة.

➢ **اللغة القانونية ودورها في الصياغة القانونية :**

اتخذت لغة القانون تسميات عدة؛ منها لغة علم القانون ليبين بها أن لكل علم مفاهيمه ومصطلحاته الخاصة به، ولكون القانون مجموعة قواعد قانونية عامة ومجردة التي تضبط سلوكيات الأفراد وتشكل النظام القانوني الذي يحكم النظام العام داخل جماعة معينة وفي زمن معين، وقد يراد أيضا بلغة القانون لغة التشريع والفرق بينهما أن التشريع مصدر من مصادر القانون، ومن هنا يمكننا التساؤل: هل يمكن اعتبار كل تشريع قانونا؟

كما وتشمل أيضا لغة القانون -كما سبق لنا ذكره- اللغة التي تدون بها وثائق الدستور والقوانين ذات الصبغة القانونية كالمعاهدات والاتفاقات.

و يتعامل رجال القانون دائما مع النصوص، ورغم ذلك قلما نجد للنص تعريفا في دراساتهم ومؤلفاتهم، ويستعيضون عنه بتعريف القاعدة القانونية وبيان خصائصها ونطاق عملها وغالبا ما تصاغ هذه القواعد على شكل نصوص أو مواد قانونية التي تتخذ صفة الإلزامية التي تعتبر إحدى الخصائص المركزية للقاعدة القانونية.

وتلعب الصياغة القانونية دورا هاما في التشريع وسن القوانين لكونها أداة لتحويل المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق غاية هذه القاعدة أو غاية المشرع.

ولابد من اعتماد مبادئ محددة في صياغة هذه القوانين التي تبدأ أساسا في تحديد الطابع المعياري للقانون بتحديد والتمييز بين ما يدخل في مجال دواعي التشريع وما يدخل في صلب القاعدة القانونية نفسها التي ينبغي أن يظهر وحده في منطوق القانون أي في مواده[18]، كما ولابد من التأكد من التناسق الداخلي والخارجي للنص المقترح لضمان سلامة وسهولة فهم وقراءة القاعدة القانونية والحفاظ على بنية النص وتماسكه.

➢ **دور اللغة في الصياغة القانونية :**

إن من مميزات النصوص القانونية التنوع اللغوي ولابد للصياغة لهذه اللغة التي يصاغ بها النص القانوني أن تكون لغة واضحة دقيقة التي تتأتى عن طريق حسن إنتقاء المصطلحات الدالة على المعاني المطلوبة من خلال بعض الصيغ الشرطية و العبارات المقيدة للأحكام و المفاهيم و التي تفيد تقييد نطاق الحكم القانوني وذلك لجعل هذا النص نصا متماسكا، ولابد أيضا الاقتصاد في الوسائل بالإيجاز في التعبير مع ضرورة الانسجام في الصياغة لكون الصياغة القانونية لا علاقة لها بالممارسة الأدبية لأن من أسباب عدم جودة الصياغة القانونية: عدم الإحاطة الكاملة بالأهداف والأغراض التي تغياها المشرع عند وضع هذه النصوص ولعل من أهم الأسباب هو عدم الإلمام بقواعد ومفردات اللغة التي يصاغ بها القانون

(18) دليل عملي في صياغة القوانين، منشورات مجلس النواب الطبعة الأولى أبريل 2007، ص 20 وما بعدها بتصرف.

وعدم الإلمام بالنصوص الدستورية والقوانين الأخرى مما يؤدي إلى غموض الفكرة، ومن الأسباب أيضا عدم الاستعانة بالمشتغلين بموضوع القانون أو بالخبراء المتخصصين[19] .

الخاتمة

اللغة هي وسيلة الإيصال والاتصال، فإن العناية باللغة في الأحكام القضائية تغدو مهمة أهمية الحقيقة نفسها، لأن الحقيقة في الأحكام يُعبَّر عنها باللغة، فإعمال قواعد الإقناع والاقتناع هو الذي يضفي المصداقية الحقيقية إلى الأحكام القضائية، وهذه تقوم بشكل أساسي على توظيف الأسلم والأصح في صياغة الأحكام، هذه الصياغة التي تمثل الصورة التي تظهر فيها ما توصلت إليه المحكمة من قناعة، وهذه القناعة تختلف باختلاف الصياغة، فالصياغة إذن هي المعبرة عما توصلت إليه المحكمة من قناعة.

محاولة تأصيل مفهوم الدراسات البينية اصبحت ضرورة ملحة على باحثي اليوم ويقصد بالدراسات البينية في ابسط معانيها تقاطع العلوم والتخصُّصات، وتداخلها، والتَّكامل المعرفيِّ فيما بينها، فعلوم اللغة العربية لها ذاتيتها الخاصة وتظهر تلك الذاتية بوضوح وتبرز في العلوم القانونية.

تعد الصياغة القانونية من أهم الموضوعات المطروحة في العصر الحديث لما لها من اهمية كبرى في تحديد الحقوق والالتزامات وتوضيح الخط الفاصل بين الالتزامات والامتيازات وتبرز تلك الاهمية من خلال صياغة القوانين سواء علي المستوي الوطني أم على المستوي الدولي.

(19) إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي، محمد محروك، ص 84.

المصادر والمراجع

1. إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي، محمد محروك
2. أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، محمود محمد علي صبرة، ، الطبعة الثانية، الجيزة، مصر، 2007م.
3. اصول الصياغة القانونية للمعاهدات الدولية د: اشرف محمود محمد، ، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2015م.
4. البناء اللغوي للنص القانوني ما بين اللغة العربية والفرنسية في ظل لغة الاختصاص ، بحث منشور بمجلة الأثر، العدد 28 جوان 2007 تحت عنوان ، تأليف نجاة سعدون وجمال بوتشاشة.
5. بين اللسانيات والقانون. د.حافظ إسماعيلي علوي.
6. تسبيب الأحكام في الأردن، موسى الأعرج،
7. الخصائص، ابن جني: تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
8. دليل عملي في صياغة القوانين، منشورات مجلس النواب الطبعة الأولى أبريل 2007.
9. لسان العرب، ابن منظور: دار صادر، بيروت
10. محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية بالعربية الإنجليزية، 2005 ، بدون دار نشر ورقم طبعة .
11. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي تحقيق وشرح و ضبط سعيد محمود عقيل، طبعة جديدة، دار الجيل – بيروت، لبنان، 2002.
12. معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الهيئة العامة لشؤون

المطابع الأميرية، القاهرة، 1972.
13. معجم المصطلحات القانونية ، جيرار كورنو،، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
14. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية : دار الدعوة، القاهرة.
15. المقدمة، ابن خلدون: دار إحياء التراث العربي، بيروت.